أسماء الألوان / nation 18/19 nov 1 / الصفحة: 1 / 17/11/09 / 14:41

في مداخلة الأخ عابد أزيزا في الميزانيات الفرعية التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الحكومة مدعوة إلى مصالحة المغاربة مع جهازهم القضائي واستعادة ثقتهم تكريسا لمفهوم استقلالية القضاء

أكد الأخ عابد أزيزا في مداخلة له بإسم الفريق الحركي بمجلس النواب على ضرورة الرفع من مستوى القضاء كسلطة وليس كوظيفة يجب أن يكون من ضمن الإصلاحات المتعلقة بالقانون الأسمى للبلد ألا وهو الدستور، كما أن تعديل القانون الأساسي لرجال القضاء يستأثر لدينا باهتمام بالغ، آملين أن يأخذ بعين الاعتبار التطورات التي يعرفها المحيط العام، وكذلك مبدأ الفعالية والنجاعة طارحين مسألة الرفع من سن ولوج القضاء ومراعاة استقلالية القضاء فإذا كنا نسعى إلى التواصل الإقليمي والدولي واستدراج الاستثمارات وتبادل المصالح مع الغير، فإننا مدعوون في نفس الوقت إلى خلق مناخ شبه مماثل لما يجري في تلك الدول من خلال تعزيز المصداقية في قضائنا، وتحسين الوضعية المادية لرجال القضاء وكل المشتغلين في هذا الجهاز وفي مايلي النص الكامل لتدخل الأخ النائب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
السيد الرئيس
السيدات والسادة الوزراء
حضرات السيدات والسادة النواب:

استكمالا لمداخلات زملائي في الفريق الحركي سأبدأ بالتطرق إلى قطاع يعد النواة الصلب والدعامة الأساسية لكل مجتمع يريد الحق مسلكا والقانون منهجا والعدل غاية ومرادا، ألا وهو قطاع العدل، هذا القطاع الذي يعد ضمانة أساسية لتأمين الحقوق وتحقيق العدالة، ويضطلع بدور خاص ومباشر في صيانة الحقوق والحريات وحماية الممتلكات وتشجيع الاستثمار وإحقاق العدالة فهو رافعة أساسية ومدخلا رئيسيا للإصلاح الشامل، إذا اتسم بالنزاهة والاستقلالية. والرفع من مستوى القضاء كسلطة وليس كوظيفة يجب أن يكون من ضمن الإصلاحات المتعلقة بالقانون الأسمى للبلد ألا وهو الدستور، كما أن تعديل القانون الأساسي لرجال القضاء يستأثر لدينا باهتمام بالغ، آملين أن يأخذ بعين الاعتبار التطورات التي يعرفها المحيط العام، وكذلك مبدأ الفعالية والنجاعة طارحين مسألة الرفع من سن ولوج القضاء ومراعاة استقلالية القاضي وتحصينه من كل المغريات، فالحكومة في شخص وزارة العدل مدعوة والحالة هاته إلى مصالحة المغاربة مع جهازهم القضائي واستعادة ثقتهم فيه، وتكريس مفهوم استقلالية القضاء فإذا كنا نسعى إلى التواصل الإقليمي والدولي واستدراج الاستثمارات وتبادل المصالح مع الغير، فإننا مدعوون في نفس الوقت إلى خلق مناخ شبه مماثل لما يجري في تلك الدول من خلال تعزيز المصداقية في قضائنا، وتحسين الوضعية المادية لرجال القضاء وفهو رافعة أساسية ومدخلا رئيسيا للإصلاح الشامل، إذا اتسم بالنزاهة والاستقلالية. والرفع من مستوى القضاء كسلطة وليس كوظيفة يجب أن يكون من ضمن الإصلاحات المتعلقة بالقانون الأسمى للبلد ألا وهو الدستور، كما أن تعديل القانون الأساسي لرجال القضاء يستأثر لدينا باهتمام بالغ، آملين أن يأخذ بعين الاعتبار التطورات التي يعرفها المحيط العام، وكذلك مبدأ الفعالية والنجاعة طارحين مسألة الرفع من سن ولوج القضاء ومراعاة استقلالية القاضي وتحصينه من كل المغريات، فالحكومة في شخص وزارة العدل مدعوة والحالة هاته إلى مصالحة المغاربة مع جهازهم القضائي واستعادة ثقتهم فيه، وتكريس مفهوم استقلالية القضاء فإذا كنا نسعى إلى التواصل الإقليمي والدولي واستدراج الاستثمارات وتبادل المصالح مع الغير، فإننا مدعوون في نفس الوقت إلى خلق مناخ شبه مماثل لما يجري في تلك الدول من خلال تعزيز المصداقية في قضائنا، وتحسين الوضعية المادية لرجال القضاء وكل المشتغلين في هذا الجهاز وفي هذا الصدد فإننا نطالب بتحسين الوضعية المادية التي تعيش عليها فئة عريضة من مساعدي القضاء وأخص بالذكر الموظفون العاملون بمختلف المحاكم والإدارات التابعة لهذا القطاع والذين يشتغلون في ظروف صعبة للغاية تستدعي حلولا عاجلة نظرا لطبيعة العمل الذي يقومون به حتى يتسنى لهم تحمل المسؤولية المنوطة بهم على أكمل وجه.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

أود الإشارة في ذات السياق إلى الخصاص المهول الذي يعاني منه هذا القطاع على مستوى القضاة والموظفين فالإصلاح الشامل لا يمكن أن يتم ومحاكمنا لا تتوفر سوى على أقل من 4000 قاض في مختلف التخصصات وبمختلف المحاكم والتي تصل عدد القضايا الرائجة بها ما يفوق ثلاثة ملايين قضية، فتأهيل حقل القضاء في نظرنا يستوجب بالأساس تأهيل العنصر البشري ماديا ومعنويا وتأطيريا، وتوفير المحيط الإداري الملائم للاشتغال وتجهيز مقرات المحاكم ومقرات مصالح الوزارات الأخرى، من خلال إحداث بنايات جديدة للمحاكم وتأهيل أخرى، وإظهارها بالمظهر اللائق، كما هو الشأن بالنسبة لمحاكم قضاء الأسرة، وتعميم تجهيز المحاكم بما فيها الإدارية والتجارية والمحاكم العادية وكذا تزويد المراكز القضائية بالتجهيزات الضرورية وتعزيز المفتشية العامة في مجال المراقبة بالرفع من عدد القضاة المفتشين وتعميم نظام المعلوميات على كافة المؤسسات القضائية، ومتابعة برنامج توحيد المحاكم وملاءمة التنظيم القضائي مع هذا المنظور، والإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية، وتحيين العديد من المقتضيات القانونية أوالقوانين القديمة التي أصبحت لا تتلاءم مع عصرنا الحاضر، كالقانون الجنائي ووضع آليات موضوعية وشفافة لسير المرافق ذات الطبيعة القضائية وتأمين التطبيق السليم للتشريع الوطني في مجال مكافحة الرشوة وتقوية الضمانات القانونية وتقوية حقوق الدفاع واستقلال ونزاهة المحامين . ولنا في العرض الذي تقدم به السيد الوزير أمام لجنة العدل، وكذلك الاصلاح القضائي المأمول الذي ساهمنا بارائنا فيه، كل الضمانات ليكون لنا قضاء فعال، وشفاف وذي مصداقية.

السيد الرئيس:

بالنسبة لوضعية السجون فإننا نؤكد بأن إحداث جالالة الملك لمندوبية سامية لإدارة السجون وإعادة الادماج يعتبر خطوة بناءة أسهمت الى حد كبير في التخفيف من حجم المشاكل التي يعرفها هذا القطاع ، ولاسيما على مستوى الفضاء السجني وأنسنته وتقوية تاطيره وتحسين حراسته بفضل مجهودات المندوب وأطر المندوبية. لكن وعلى الرغم من رصد ميزانية هذه السنة لاعتمادات من اجل توظيف خبرات جديدة، فإننا مع ذلك نسجل خصاصا كبيرا على مستوى الموظفين العاملين به بالمقارنة مع عدد السجناء إضافة إلى الاكتظاظ الذي يؤدي إلى وقوع مشاكل صحية وتصرفات لا أخلاقية كانتشار المخدرات وغيرها من السلوكات المنحرفة، و ضعف التغذية(رغم تحسنها النسبي)، وغيرها، أما بالنسبة لموظفي إدارة السجون فإذا كانت هذه الشريحة من الموظفين تعمل في ظروف جد صعبة، وذلك بالنظر إلى طبيعة العمل داخل السجون وما يترتب عن ذلك من عواقب قد تكون أحيانا وخيمة سواء على نفسية الموظفين أو وضعيتهم داخل المجتمع ، فإنه من العدل والإنصاف توفير حد أدنى من الضمانات التي تجعلهم يؤدون واجبهم المهني في جو ملائم ومريح يمكنهم من تحقيق الرسالة التربوية الموكولة إليهم، ، دون أن تفوتنا الإشارة إلى ضرورة إيجاد آلية معينة لمتابعة ومواكبة الأشخاص الذين استفادوا من إعفاءات، باندماجهم في المجتمع لأن الملاحظ هو أن بعض هؤلاء بمجرد خروجهم من السجن يعودون إلى عالم الجريمة والانحراف

السيد الرئيس:

أصل في تدخلي إلى الحديث عن قطاع يعد من بين القطاعات الأكثر تداخلا على مستوى الوزارات والمؤسسات العمومية الأخرى الا وهو قطاع تحديث القطاعات العامة باعتباره المرآة الأساسية ومنطلق العبور في التحديث على مستوى القطاعات العمومية حتى يتسنى لهذه الأخيرة مسايرة كل المتغيرات التي يجب أن تطبع المجال الإداري داخل المرفق العام ليسهم بدوره كفاعل أساسي في النهوض بمستوى الموارد البشرية، لذلك فمواصلة الارتقاء بمستوى الأداء لدى المصالح العمومية وتعزيز قدراتها التدبيرية وجعلها قادرة على مواكبة التطور ومتطلبات المواطنين وتشجيع الاستثمار ببلادنا يعد مطلبا أساسيا، تحقيقا لإدارة مواطنة فعالة مسؤولة وقريبة من انشغالات المواطنين تقدم خدماتها بأقل تكلفة وأكثر جودة بنفس المقاييس لعموم المواطنين على اختلاف مشاربهم، وعلى سائر التراب الوطني ، وعلى مستوى آخر نؤكد على ضرورة تحديث المرفق العام باستيعاب السياق الزمني القريب منه وتفاعله مع محيطه المجتمعي من خلال دعم سياسة اللاتركيز واللاتمركز وتحسين منظومة تدبير الموارد البشرية واعتماد أشكال جديدة للتنظيم الإداري، وفي هذا الإطار بات من الضروري إقامة الخط الإلكتروني الذي يعتبر خيارا مستقبليا واستراتيجيا لايجب التخلي عنه، فالإحساس بالحذر الذي ينتاب المواطنين يعود إلى الفوارق غير الملائمة لاستقبال المواطنين وكذا تعقد وبطء المساطر والخدمات والمضايقات والاستغلال البيروقراطيين واكراهات التنقل المطرد واحيانا بعد المسافات لذلك فتوسيع مجال الإدارة الالكترونية من شانه القضاء على كل أشكال الإزعاج وارتفاع الكلفة.

السيد الرئيس

إن حرصنا على التركيز يدعونا في هذه المناسبة إلى صرف الحديث عن ملفات أخرى ذات صلة بهذا القطاع كنظام الأجور والقضايا الأخرى المرتبطة بتدبير الموارد البشرية ومقاربة الحكومة لظاهرة الموظفين الأشباح وانتشار الموظفين التي لا يسمح الحيز الزمني المخصص لنا لإثارتها وغيرها من القضايا.

السيد الرئيس
حضرات السيدات والسادة

فيما يخص المجلس الأعلى للحسابات فإننا نسجل الأهمية البالغة لهذا المجلس كمؤسسة دستورية مستقلة ودورها الرقابي الهام في مراقبة تدبير وتسيير المال العام ومحاسبة كل المختلسين والضرب على أيدي المتلاعبين كما أنها تجسد الرغبة في تعزيز آليات وسبل المراقبة سواء القضائية أو المالية، مما أصبح يستوجب معه انسجام توزيع هذه المحاكم المالية على الجهات على غرار المحاكم العادية، مثيرين الخصاص الكامن في الإمكانيات البشرية للمحاكم المالية من القضاة والموظفين المؤهلين والتي لا تتناسب مع الحجم الكبير للمقاولات والمؤسسات العمومية التي تخضع للرقابة المالية لهذه المحاكم إضافة إلى ضعف البنيات على مستوى هذه المحاكم داخل الجهات وهو أمر يستدعي إيجاد حل له في أقرب الآجال.

السيد الرئيس

لا يخفى عليكم الدور الهام المنوط بالأمانة العامة للحكومة بالنسبة للإنتاج القانوني والاستشارة القانونية، غير أنها تشكو من قلة الوسائل المادية والبشرية التي لازالت جاثمة على كاهلها خصوصا افتقارها للعنصر البشري المؤهل والمكون والمتخصص في مجال عملها كالترجمة والاستشارة القانونية وغيرهما والذي إن توفر سيسهم في الإحالة السريع لمشاريع القوانين على مجلسنا الموقر قصد دراستها، ومناقشتها والانكباب كذلك على مقترحات القوانين المقدمة من طرف السيدات والسادة البرلمانيين، وكذا سيسهم في القضاء على البطء في إخراج المراسيم التطبيقية إلى حيز الوجود وكذلك القوانين التنظيمية بالنسبة للعديد من النصوص القانونية الصادرة.

السيد الرئيس

وأختم تدخلي بالتطرق لقطاع يعد بمثابة الحلقة الأوسط بين البرلمان والحكومة ألا وهو قطاع العلاقات مع البرلمان وإنها لبحق مناسبة للوقوف على عدد من القضايا والانشغالات في علاقة المؤسسة التشريعية بنظيرتها التنفيذية،مطالبين في هذا الصدد بضرورة

احترام الآجال الدستورية للإجابة عن الأسئلة وخاصة منها الكتابية، كما نتمنى بألا تلعب هذه الوزارة دور الوسيط بين المؤسستين، بل كذلك دور الفاعل الحقيقي في تقوية العمل التشريعي والرقابي وتكثيفه في إطار التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بطبيعة الحال.وننتهز هذه الفرصة للتذكير بإعادة الاعتبار للبرلمان وممثليه وذلك من خلال الاهتمام بالقضايا الجوهرية التي يعرضونها على أنظار مختلف الإدارات والمؤسسات بشكل يطبعه الاحترام المفروض، كما نعيد التذكير بضرورة الاستجابة للطلبات التي يوجهها ممثلو الأمة إلى الوزراء والمسؤولين من أجل مقابلتهم لعرض قضايا تشكل انشغال المواطنين والمناطق التي يمثلونها، مع ضرورة الاهتمام بالمراسلات التي يوجهونها إلى مختلف دواليب القرار وذلك بمعالجتها أو الرد عليها على الأقل.وفي الختام ولكل ما سبق نعلن أننا في الفريق الحركي سنصوت بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

في تدخل النائب السيد العربي مهيدي في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية

نطالب في الفريق الحركي بإيلاء الأهمية القصوى للبحث العلمي الموجه للفلاحة

أكد الأخ العربي مهيدي في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية أن الفلاحة تعتبر رافعة أساسية كبرى للإقلاع الاقتصادي والتنموي الذي يؤمن لبلادنا استقلاله الغذائي واستقراره الاجتماعي وإقلاعه التنموي ، فقد كان المنظور الحركي لهذا القطاع يتمثل في كونه لم يحظ بالإنصاف على مستوى الاعتمادات المرصودة له على الرغم مما تحقق على هذا المستوى من احقاقات وانجازات بفضل السياسة التي تم انجازها والتي حققت الوفرة الغذائية وأرست دعائم فلاحيه وطنية بإمكانها المنافسة ومواجهة التحديات. ونعتقد بأن تحريك هذه الميزانية بالرفع من اعتماداتها في السنتين الأخيرتين لتمويل المخطط الأخضر، وإدراجها ضمن السياسات القطاعية التي تراهن عليها الحكومة للرفع من معدل النمو يعطي إشارات قوية لإعادة الاعتبار لهذا القطاع.

وعلى كل حال سيدي الرئيس فإننا نتمنى في الفريق الحركي بأن يكون المخطط الأخضر منطلقا للرفع من أداء هذا القطاع والانكباب على مختلف الإشكالات التي يعاني منها كمشكل العقار الذي يتمثل في تعقيد المساطر المتعلقة بالوعاء العقاري التابع للجموع والكيش والأحباس والاملاك المخزنية مما ينتج عنه مشاكل عويصة نتمنى أن تحظى باهتمامكم ولن يتأتى هذا إلا إذا تم التنسيق بين المتدخلين من السلطات الادارية والترابية. هناك كذلك مشكل الماء الذي يعتبر من اكبر المعوقات لذا نطالب بتفعيل مضامين التصريح الحكومي والرامي إلى بناء مجموعة من السدود الكبرى والصغيرة خاصة وان صاحب الجلالة نصره الله يوليها عناية كبيرة ولا أدل على ذلك تدشينه لمجموعة من السدود مؤخرا .سيدي الرئيس نحن في الفريق الحركي نتمنى التركيز على إنعاش وتأهيل العالم القروي وتخليصه من التهميش وذلك عن طريق تكثيف الاستثمارات ومنح الفلاحين وخاصة الصغار منهم كل التحفيزات، والانكباب على مشاكلهم الاجتماعية كذلك، فهم محرومون من أية حماية اجتماعية أو صحية. كما نطلب ايلاء الأهمية للبحث العلمي الموجه للفلاحة وذلك لتجنب الاستعمال عن غير علم مجموعة من الاسمدة المركبة والمواد الكيماوية لخطر انعكاساتها على صحة الانسان والحيوان والنبات والمياه السطحية والجوفية .

السيد الرئيس
السادة الوزراء
السيدات والسادة النواب المحترمون

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الحركي ، لاستعراض بعض الملاحظات التي ارتأى فريقي طرحها بهذه المناسبة ، مناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات الفلاحة والصيد البحري السياحة الصناعة التقليدية والطاقة والمعادن.إن اهتمام فريقي بهذه القطاعات يرجع أساسا إلى ما تحظى به من أهمية لدى الرأي العام الوطني ، لذلك أنكب فريقي على تحليل محتوى الميزانيات المرصودة لهذه القطاعات برسم السنة المالية 2010 ، مستحضرين المهام الأساسية الموكولة إلى كل قطاع على حدة مقارنين بين البرامج المسطرة في هذه الميزانيات الإعتمادات المرصودة لها.

بالنسبة لقطاع الفلاحة الذي يعتبر رافعة أساسية كبرى للإقلاع الاقتصادي والتنموي الذي يؤمن لبلادنا استقلاله الغذائي واستقراره الإجتماعي وإقلاعه التنموي ، فقد كان المنظور الحركي لهذا القطاع يتمثل في كونه لم يحظ بالإنصاف على مستوى الاعتمادات المرصودة له على الرغم مما تحقق على هذا المستوى من احقاقات وانجازات بفضل السياسة التي تم انجازها والتي حققت الوفرة الغذائية وأرست دعائم فلاحيه وطنية بإمكانها المنافسة ومواجهة التحديات. ونعتقد بأن تحريك هذه الميزانية بالرفع من اعتماداتها في السنتين الأخيرتين لتمويل المخطط الأخضر، وإدراجها ضمن السياسات القطاعية التي تراهن عليها الحكومة للرفع من معدل النمو يعطي إشارات قوية لإعادة الاعتبار لهذا القطاع.

وعلى كل حال سيدي الرئيس فإننا نتمنى في الفريق الحركي بان يكون المخطط الأخضر منطلقا للرفع من أداء هذا القطاع والانكباب على مختلف الإشكالات التي يعاني منها كمشكل العقار الذي يتمثل في تعقيد المساطر المتعلقة بالوعاء العقاري التابع للجموع والكيش والأحباس والاملاك المخزنية مما ينتج عنه مشاكل عويصة نتمنى أن تحظى باهتمامكم ولن يتأتى هذا إلا إذا تم التنسيق بين المتدخلين من السلطات الادارية والترابية. هناك كذلك مشكل الماء الذي يعتبر من اكبر المعوقات لذا نطالب بتفعيل مضامين التصريح الحكومي والرامي إلى بناء مجموعة من السدود الكبرى والصغيرة خاصة وان صاحب الجلالة نصره الله يوليها عناية كبيرة ولا أدل على ذلك تدشينه لمجموعة من السدود مؤخرا .سيدي الرئيس نحن في الفريق الحركي نتمنى التركيز على إنعاش وتأهيل العالم القروي وتخليصه من التهميش وذلك عن طريق تكثيف الاستثمارات ومنح الفلاحين وخاصة الصغار منهم كل التحفيزات، والانكباب على مشاكلهم الاجتماعية كذلك، فهم محرومون من أية حماية اجتماعية أو صحية. كما نطلب ايلاء الأهمية للبحث العلمي الموجه للفلاحة وذلك لتجنب الاستعمال عن غير علم مجموعة من الاسمدة المركبة والمواد الكيماوية لخطر انعكاساتها على صحة الانسان والحيوان والنبات والمياه السطحية والجوفية .

السيد الرئيس

وإذا كان المغرب بلدا بحريا بامتياز فإن تطوير قطاع الصيد البحري سيجعله قطاعا واعدا ومنتجا، وعاملا أساسيا في دعم الميزان التجاري الخارجي، وهنا نسجل بإيجاب الإستراتيجية الجديدة لهذا القطاع والتي ترأس حفل التوقيع على مضامينها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال هذه السنة ، والتي نرجو أن تفعل نظرا للتراجع الذي نسجله على مستوى النوع والكم في مواردنا السمكية بما له من تأثير سلبي على عدد كبير من سفن الصيد ومعامل تثمين المنتجات السمكية ، حيث اصبح من الضروري إعطاء أهمية مضاعفة لتطبيق الإجراءات الخاصة بالصيد العقلاني تهيئة المصايد وإعادة توازنها البيولوجي، وهنا يطرح التساؤل عن الإجراءات العملية التي ستتخذها الإستراتيجية الجديدة من اجل تجديد مخزوننا السمكي والذي يعد حجر الزاوية لكل تنمية حقيقية لهذا القطاع. وفي علاقة بموضوع الثروة السمكية لابد من التذكير بضرورة العناية بقطاع الطحالب البحرية من حيث التدبير والتثمين والتسويق والمراقبة وكذا تطوير الصناعات الخاصة بالمنتجات البحرية من أجل رفع مداخيل صادراتنا وخلق مناصب جديدة، وعليه نطالب باتخاذ كافة التدابير من أجل رفع قيمتها الاستثمارية والتسويقية خاصة في ظل المنافسة والاحتكار اللذين يميزان التسويق في هذا الميدان . اما على مستوى البنيات التحتية للقطاع فنسجل هشاشة وتقادم أغلب الموانئ وافتقارها للمخازن والمستودعات ولوحدات إنتاج الثلج، مع الإشارة الى افتقار جل الموانئ إلى أحواض يابسة تلبي حاجيات المجهزين الراغبين في إصلاح أو ترميم مراكبهم بسبب عدم توفر التجهيزات الضرورية . مما يجبرهم على التوجه لموانئ بعيدة للقيام بالإصلاحات الضرورية زيادة على كثرة الإدارات المتدخلة في الموانئ وعدم إيلاء العناية المطلوبة لإصلاح وتوفير البنيات التحتية الضرورية وفي هذا الإطار لابد الإشارة إلى التعثر الذي يعرفه برنامج إحداث قرى الصيادين والنقط المهيأة للتفريغ الذي يعرف عدة مشاكل وعلى رأسها عدم بناء العديد من نقط التفريغ المبرمجة. كما نلح ñ السيد الرئيس- على ضرورة إعادة النظر في الإجراءات المالية التحفيزية الواردة في برنامج إبحار والذي سبق أن أعلنا عن فشله منذ ولادته.

وفي علاقة بالموضوع فإننا نسجل عدم إشراك الفاعلين الحقيقيين في إعداد استراتيجية هالييتوس حيث نتساءل كنواب عن موقع المهنيين في هذه الاستراتيجية الجديدة. كما نطالب بإحداث صندوق تنمية الصيد البحري الذي نتمنى أن يكون مجسدا حقيقيا وفعالا للتضامن بين مختلف المتدخلين في القطاع وصمام أمان للمهنيين من أجل مساعدتهم على تحمل أعباء تأهيل وعصرنة سفنهم.ومن جهة أخرى نؤكد على ضرورة إخراج مدونة الصيد البحري إلى حيز الوجود من خلال الإسراع بإحالتها على قبة البرلمان وإعطاء الأهمية لدعم مراكب الصيد الساحلي وقوارب الصيد التقليدي بحصص كافية وحقيقية.

السيد الرئيس

لا شك أن قطاع السياحة والصناعة التقليدية يعد من بين القطاعات الأساسية والمنتجة في الاقتصاد الوطني نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في توفير مناصب الشغل وتحريك دينامية الاقتصاد الوطني، فنحن نسجل الإجراءات والتدابير المتخذة في وضع برامج طموحة وهادفة تسعى لإعادة هيكلة القطاع حتى يكون في مستوى الآمال المعقودة عليه في الإقلاع الاقتصادي، وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية البرنامج المسطر في رؤيتي 2010 و 2020 والرامييتن إلى التركيز على تأهيل وسائل الإنعاش السياحي وإبرام اتفاقيات شراكة للتسويق مع أهم منظمي الأسفار المندمجين، وذلك عبر تحرير المجال الجوي مع الاتحاد الأوروبي، كما نثمن المجهودات الرامية إلى تفعيل التنظيم المؤسساتي عبر عقد شراكات هادفة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز دور المجالس الجهوية للسياحة وتأهيل المصالح الخارجية للوزارة حتى تكون قادرة على مواكبة وتتبع وتقييم أهدافها ، كما نطالب بالاستمرار في هذا المجال لإنشاء محطات سياحية موجهة للسياحة الداخلية.

أما عن الصناعة التقليدية فإننا نسجل التطور المهم في هذا القطاع، وهذا مؤشر على نجاعة البرامج المقترحة من طرف الوزارة للالتزام برؤية 2015 التي ترتكز على تعبئة كل الشركاء والفاعلين لإنجاز الأوراش المبرمجة لها وضمان استمراريتها في هيكلة ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة ودعم الصناع التقليديين الفرادى بالوسطين القروي والحضري عبر دعم مداخيلهم وتحسين مستوى عيشهم ودعم التمويل عن طريق حذف السجل التجاري كشرط للاستفادة من القروض البنكية، وكذا البرنامج الطموح الساعي إلى استفادتهم من نظام التغطية الصحية.

السيد الرئيس

إن قطاع الطاقة والمعادن يعد من القطاعات الحيوية والمنتجة الرئيسية لبلادنا، ويساهم في الناتج الوطني الداخلي الخام وتعتبر عصب الدورة الاقتصادية ومحور النزاعات المحلية والمستقبلية، ويحقق مداخيل مهمة عبر الصادرات المعدنية التي تشكل جزء كبيرا من الصادرات الوطنية وعليه فإننا نثمن الإستراتيجية المتبعة في ميادين الطاقة والمعادن والجيولوجيا التي تهدف بكيفية فعالة إلى تحديث الاقتصاد الوطني لكسب الرهانات الحالية والمرتقبة والانخراط الفعال في تفعيل مضامين وأوراش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي ترتكز على تأمين سلامة التموين الطاقي وتوفير الطاقة بأقل التكلفة وتعميمها خاصة بالوسط القروي إضافة إلى تنشيط البحث في ميدان الطاقة والمعادن مع ضرورة الحفاظ على البيئة والسلامة التقنية.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن ننوه بالإستراتيجية الطاقية الجديدة التي انخرط فيها المغرب والمشاريع الكبرى التي ستنجز على مستوى الطاقات المتجددة والتي ستسهم في التحكم في الطاقة وذلك بفعل الوضعية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول وصعوبة التزود بها في ظروف عادية، لا سيما والمغرب يزخر بمصادرها الطبيعية سواء من حيث الشمس أو الرياح أو غيرها من الطاقات التي يشكل فيها المغرب استثناء بالنسبة للدول المتوسطية .

وفيما يتعلق بالمكتب الوطني للهيدروكاربورات فإننا نسجل المجهودات في التنقيب عن النفط من أجل إيجاد موارد طاقية محلية والحد من التبعية الطاقية عبر إبرام عدة اتفاقيات بترولية مع شركات عالمية، في حين نتطلع إلى إعطاء الأهمية اللازمة لإنتاج الطاقة النووية باعتبارها من البدائل المطروحة لتعويض البترول على المستوى العالمي عن طريق دعم المركز الوطني للأبحاث النووية

السيد الرئيس

لا يخفى على أحد الأهمية التي يكتسيها قطاع التجارة الخارجية باعتباره قطاعا حساسا في حاضر ومستقبل المغرب، فمن الناحية الإستراتيجية فقد أصبح المغرب يتوفر على العديد من الاختيارات المتنوعة والكبرى بعد توقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر، وهذا ما يستدعي مواكبة اقتصادية واجتماعية سواء على المستوى المالي أو الجبائي والقانوني.

وفي هذا الإطار نسجل إيجابية التدابير التجارية التصحيحية من أجل حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المشروعة وتقوية نظام الحماية التجارية إضافة إلى تحسين القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية بتوفير المناخ الملائم للاستثمار وتبسيط مساطر التجارة الخارجية تحت إشراف المجلس الوطني للتجارة الخارجية حول تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق التجارية.

كما نطالب بالانفتاح على أسواق جديدة لدعم التصدير وخاصة في أفريقيا والعالم العربي وأوربا الشرقية و بتكثيف ودعم الدبلوماسية الاقتصادية حتى يتمكن الممثلون الاقتصاديون داخل السفارات من تسطير إستراتيجية واضحة المعالم وخصوصا ما يتعلق بالمعارض المنظمة واللقاءات المنعقدة الهادفة إلى التعريف ببلادنا اقتصاديا وتجاريا، كما نحث على التنسيق مع القطاع الخاص وإشراكه في إنجاز بنود الاتفاقيات باعتباره شريكا هاما للوزارة في إنجاز المشاريع مشددين على التقييم المتواصل لمجموعات التصدير وذلك لتعزيز دورها في تنمية قطاع التجارة الخارجية، وتقييم اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر التي انخرط فيها المغرب

السيد الرئيس

إن الحديث عن التنمية البشرية رهين أولا وقبل كل شيء بالتنمية الاقتصادية ولا سيما على مستوى قطاعي الصناعة والتجارة اللذين يمثلان جزءا هاما من الناتج الداخلي الخام، فالقطاعان يشكلان محورين أساسيين في عملية تأهيل الاقتصاد حتى نتمكن من مواكبة المستجدات الناجمة عن انفتاح الاقتصاد العالمي ومسايرة قواعد المنظمة العالمية للتجارة ومقتضيات اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا مع عدد من الدول ومن هذا المنطلق فنحن حريصون أشد الحرص على تتبع مستجدات القطاع حيث نسجل المبادرات التي اتخذتها الوزارة لخلق أرضية ملائمة لتحقيق إقلاع جديد للاقتصاد الوطني ولا سيما من خلال تفعيل مقتضيات الإستراتيجية الصناعية الجديدة المرتبطة بتطوير المهن الجديدة في المغرب منها. تحويل الخدمات ودعم الفروع الصناعية ذات المؤهلات الواعدة.

علاوة على ذلك نطالب الوزارة ببذل المزيد من الجهود لتأهيل صادراتنا لتجاوز تداعيات الأزمة العالمية و بسبب كثرة الواردات وتدفق السلع المهربة وغزو المنتجات الصينية المنخفضة الثمن للسوق الاستهلاكية الوطنية في حين تقلصت فيه القدرة التنافسية للمنتوج المغربي بسبب محدودية السوق المحلي وارتفاع الأثمان مؤكدين بأن الاستثمار الذي يعتبر من دعائم النمو الاقتصادي يجب أن يوزع بشكل عادل ومتوازن على مختلف مناطق وجهات المملكة.

السيد الرئيس

انطلاقا مما تقدم ، فإننا سنصوت بالإيجاب لصالح هذه القطاعات متمنين بذل المزيد من المجهودات في هذا النطاق .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته